EP

الأمم
المتحدة

UNEP(DEPI)/MED IG.23/18

الأمم المتحدة
برنامج البيئة
خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

UNEP

17 تشرين الأول/أكتوبر 2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية

اجتماع العادي العشرون للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

تيرانا، ألبانيا، من 17 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2017

البند الخامس من جدول الأعمال: الجلسة الوزارية

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع التركيز على الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: التلوث والتنوع البيولوجي

مذكرة مرجعية للمناقشات الوزارية في مؤتمر الأطراف العشرين

نظرًا لدواع بيئية ودواعي توفير التكاليف، طُبِعَت هذه الوثيقة بعددٍ محدودٍ. ويُرجى من المُوفَدِين التكرم بإحضار نُسخهم في الاجتماعات وعدم طلب نُسخ إضافية.

مذكرة من الأمانة العامة

في أعقاب اختتام اجتماعي المكتب الثالث والثمانين (تيرانا، ألبانيا، 25-26 أكتوبر/تشرين الأول 2017) والرابع والثمانين (أثينا، اليونان، 19-20 يونيو/حزيران 2017) حول موضوع مؤتمر الأطراف العشرين، وتصديق اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (أثينا، اليونان، 12-15 سبتمبر/أيلول 2017) على موضوع الجلسة الوزارية لمؤتمر الأطراف العشرين، أعدت الأمانة المذكرة المرجعية المرفقة للمناقشة الوزارية في مؤتمر الأطراف العشرين.

تشير الوثيقة المرفقة إلى سياق الجلسة، آخذة بعين الاعتبار أوثق التطورات صلة على المستوى العالمي وكذلك تنفيذ الوثائق الاستراتيجية ذات العلاقة الخاصة بمنظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة، والأسئلة لتيسير مداخلات الوزراء و/أو رؤساء الوفود ومناقشاتهم أثناء الجلسة الوزارية التي ستُعقد في 19 ديسمبر/كانون الأول 2017.

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع التركيز على الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: التلوث والتنوع البيولوجي

مذكرة مرجعية للجلسة الوزارية في مؤتمر الأطراف العشرين

التطورات على المستوى العالمي لتنفيذ الأهداف والغايات ذات العلاقة بالتلوث والتنوع البيولوجي

1. يأتي الاجتماع العادي العشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (مؤتمر الأطراف العشرون) في مرحلة حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة العالمية وبالنسبة لمستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع تركيز على تنفيذ الأهداف والغايات التحويلية المتفق عليها عالمياً المتضمنة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والوثائق الاستراتيجية ذات العلاقة الخاصة بمنظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف التاسع عشر. هذه هي المرحلة الأولية من التنفيذ والرصد والشراكات التي ستمهّد الطريق إلى المستقبل الذي نريد.

2. على الصعيد العالمي، شهد عام 2017 عدداً من الفعاليات المهمة وثيقة الصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع تركيز على قضايا البيئة و/أو المحيطات، بما في ذلك التركيز على التلوث والتنوع البيولوجي. وهي تتضمن (مرتبة ترتيباً زمنياً) ما يلي:

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (نيويورك، الولايات المتحدة، 5-9 يونيو/حزيران 2017). سجل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ستة ارتباطات من أجل العمل أثناء المؤتمر، وقُدّمت ارتباطات أخرى كثيرة من جانب الأطراف المتعاقدة بشكل مشترك أو بمدخلات من أمانة منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة؛

و(ب) اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة (نيويورك، الولايات المتحدة، 10-19 يوليو/تموز 2017) تحت شعار "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، حيث انصب تركيزه على جُملة أمور منها الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، مع تقديم 43 بلداً استعراضاتها الوطنية الطوعية. ويمكن للعمليات ذات العلاقة الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025، كاستعراض النظراء المبسط، أن تكون بمنزلة جسر بين الصعيدين العالمي والوطني؛

و(ج) الجلسة الرابعة للجنة التحضيرية المنشأة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 292/69: صوغ صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (نيويورك، الولايات المتحدة، 10-21 يوليو/تموز 2017)، التي ستكون محصلتها النهائية ذات تأثير عميق على حوكمة المحيطات، وبالغة الأهمية لمنطقتنا، ووثيقة الصلة بالجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 11 من أهداف آيتشي في البحر المتوسط؛

و(د) مؤتمر "محيطنا، محيط من أجل الحياة" (مالطة، 5-6 أكتوبر/تشرين الأول 2017)، الذي حقق مستوى غير مسبوق من الارتباطات والنتائج وثيقة الصلة بتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في منطقة البحر الأبيض المتوسط (437 ارتباطاً محدداً وقابلاً للقياس؛ 7270361251 يورو على هيئة تعهدات مالية؛ 2554234 كيلومتراً مربعاً من المناطق البحرية المحمية الإضافية)؛

و(هـ) جمعية الأمم المتحدة للبيئة (نيروبي، كينيا، 4-6 ديسمبر/كانون الأول 2017) مع جزء رفيع المستوى تناول محور التركيز الرئيسي "نحو كوكب خالٍ من التلوث" وشجّع "تعهد الكوكب النظيف"، وهو عبارة عن مجموعة من الارتباطات العامة للقضاء على التلوث بكافة صوره. تحقيقاً لهذه الغاية، سجّلت حملة "اقهروا التلوث"، على الويب ومواقع التواصل الاجتماعي، أكثر من 529 ارتباطاً فردياً بتنظيف الكوكب، وذلك حتى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2017.

3. أعربت تلك الفعاليات عن الحاجة إلى التعامل مع التنمية المستدامة بأسلوب شمولي متكامل، وأسفرت عن المزيد من الاهتمام بالتحديات التي تواجه التنمية البيئية والمستدامة على الصعيد العالمي، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني. وهي علاوة على ذلك تمثل خطوات ملموسة على طريق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص. وينصبّ التركيز الآن بشكل مباشر على العمل، وذلك كما يتبين من عملية مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر "محيطنا، محيط من أجل الحياة"، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة. يحتل التلوث والتنوع البيولوجي مكانة بارزة في هذه الاجتماعات وفي الارتباطات ذات العلاقة؛ وبالتالي يعتبر مؤتمر الأطراف العشرون فرصة محكمة التوقيت لبيان الأهمية التي تعيرها منطقتنا لتنفيذ الارتباطات ذات العلاقة بالتلوث والتنوع البيولوجي، وذلك بغية حماية البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة.

4. دشّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فبراير شباط 2017 "حملة البحار النظيفة" (#CleanSeas) بهدف إشراك الحكومات وعامة الجمهور والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الحرب ضد القمامة البلاستيكية البحرية بغية التصدي للسبب الجذري للقمامة

البحرية باستهداف إنتاج واستهلاك البلاستيك غير القابل للاسترجاع وأحادي الاستعمال. وقد انضم إلى هذه الحملة عدد من الأطراف الفاعلة المتوسطية، مما يُظهر الالتزام بالعمل من أجل بحر متوسط خالٍ من القمامة البحرية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة: الإطار الإقليمي لتنفيذ الأهداف والغايات ذات العلاقة بالتلوث والتنوع البيولوجي

5. ترحب خطة عام 2030 بالتعاون بين الهيئات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للمتابعة والاستعراض مع إتاحة فرص مفيدة للتعلم من النظراء، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الطوعية وتبادل أفضل الممارسات والنقاش حول الغايات المشتركة وتشجيع الدول على تحديد المنتدى الإقليمي الأنسب الذي تنخرط فيه. كما تشجع خطة عام 2030 الدول على صوغ استجابات وطنية طموحة لتنفيذها الكلي، حيث أعيرت الاستعراضات المنتظمة والشاملة للجميع التي تقودها وتدفع عجلتها البلدان على المستويين الوطني ودون الإقليمي أيضاً أهمية بالغة.

6. تهدف منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، والاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025 كوثيقة إرشادية استراتيجية لكل أصحاب المصلحة والشركاء، والاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية، التي أقرتها المنظومة، فضلاً عن التدابير المعينة التي اتخذتها الأطراف المتعاقدة، إلى مكافحة التلوث البحري ومنعه وإلى حماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

7. وبالتالي تتيح منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة إطاراً مؤسسياً وتنظيمياً وتنفيذياً فريداً من نوعه يساهم في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة بأسلوب متسق إقليمياً. تقدم منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة، بعناصرها وعملها المواضيعي، مساندة وإرشاداً مباشرين للأطراف المتعاقدة لاتخاذ تدابير فعالة وكافية لتنفيذ البروتوكولات ذات الصلة، وتحقيق الأهداف الإيكولوجية المعتمدة في عام 2012 والمتعلقة بالتلوث والقمامة والتنوع البيولوجي والجغرافيا المائية الساحلية، ولتحقيق الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط وسواحله.

8. وفيما يتعلق بالتلوث في البحر الأبيض المتوسط، ارتقت منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة من المرحلة الأولية المصممة لمساندة الأطراف المتعاقدة في القياس النوعي والكمي لمستويات التلوث البحري ومصادره وتأثيراته، إلى منظومة شاملة تدعم الأطراف المتعاقدة وترشدها لاتخاذ تدابير منسقة بغية منع تلوث المناطق البحرية والساحلية والتخفيف منه. وتمثل البروتوكولات الخمسة المعنية بالتلوث، ووضع برامج عمل استراتيجية لمكافحة التلوث من مصادر برية وبحرية، وإقرار خطط إقليمية تتضمن تدابير وجداول زمنية ملزمة قانوناً بشأن قطاعات ومواد سامة معينة، وخطط العمل الوطنية، مجموعة شاملة من الارتباطات التي يؤدي تنفيذها إلى خفض كبير في التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تمخض التصدي لتحديات التلوث (بما في ذلك القمامة البحرية) عن ارتباطات إقليمية مهمة بشأن المنع من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبالتالي أيضاً تطوير نهج أوسع وأكثر تكاملاً بشأن التدابير المعنية بمنع التلوث وخفضه. وكمثال على التأثير الملموس لعمل منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، فإنها ساندت مع شركائها التخلص بطريقة سليمة بيئياً من 930 طناً من المركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور من ثلاثة بلدان متوسطية في عام 2016. ويتواصل العمل لتفعيل التدخلات الرئيسية الجديدة دعماً للبلدان لإتمام عمليات الجرد التي تقوم بها لمخزوناتها الحالية من الملوثات العضوية الثابتة والزئبق ولإزالة 2000 طن من مركبات خماسي كلوروفينول/الملوثات العضوية الثابتة و30 طناً من الزئبق بحلول عام 2022.

9. يدل تقييم أحمال الملوثات التي وصلت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى البحر الأبيض المتوسط للسنوات 2003 و2008 و2013 على انخفاض واضح ومطرد في قيم الانبعاثات فيما يخص الملوثات الرئيسة، كانخفاض مدخلات المواد الهيدروكربونية العطرية متعددة الحلقات بنسبة 98% بين عامي 2003 و2013، وانخفاض انبعاثات الزئبق بنسبة 94% في الفترة ذاتها، فضلاً عن انخفاض كبير في انبعاثات الفلزات الثقيلة، بما فيها الرصاص والزنك والكروم (81%، 89%، 88% على الترتيب). لكن الضغوط من المصادر البرية ما زالت مرتفعة. وعلى وجه التحديد، تبدو إدارة النفايات ومياه الصرف وقطاع الطاقة والصناعات الكيماوية والمعدنية وإنتاج الفلزات القطاعات الرئيسية التي ينبغي أن نركز اهتمامنا عليها، بغرض تعزيز أدائها البيئي ومنع أحمال الملوثات وخفضها. وبما أن تركيز التشريعات الحالية المتعلقة بالامتثال والإنفاذ ينصبّ على أدوات القيادة والتحكم التقليدية فيما يخص التلوث، ينبغي أن تواصل البلدان تشجيع الأدوات الاقتصادية لخفض التلوث ومنعه كأداة تكميلية فعالة لضمان خفض التلوث. وينبغي تعزيز عمليات التفتيش البيئي، مع ضرورة تقييم الامتثال لمتطلبات إصدار التصاريح وإنفاذ هذه المتطلبات.

10. تلقى القمامة البحرية اهتماماً متزايداً في الأجندة الدولية؛ نظراً لتأثيرها السلبي المرتفع جداً على البيئة البحرية والساحلية، ولا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويُعتبر إقرار الخطة الإقليمية الرائدة بشأن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، التي تعتبر أول صك ملزم قانوناً على الإطلاق على المستوى العالمي، وفعالية تنفيذها نموذجاً يحتذى للمناطق الأخرى. وقد تجلّى هذا في العديد من الفعاليات العالمية والإقليمية الرئيسية، بما فيها اجتماعا مجموعة السبعة ومجموعة العشرين لسنة 2017 واتفاقياتهما. ووافقت الأطراف المتعاقدة في عام 2016 على خفض القمامة الشاطئية بنسبة 20% بحلول عام 2024، ويتطلب هذا الهدف مشاركة ملموسة وشراكات فعال على كافة الأصعدة.

11. من حيث التنوع البيولوجي، وعلى الرغم من أن البحر الأبيض المتوسط لا يغطي إلا 0.7% من مساحة المحيطات في العالم، يعتبر أحد الخزانات الرئيسية للتنوع البيولوجي البحري والساحلي، حيث توجد به 28% من الأنواع المستوطنة و7.5% من الأنواع الحيوانية البحرية في العالم و18% من أنواعه النباتية البحرية. وقد التزمت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة برصد وتقييم المؤشرات المشتركة لمكون التنوع البيولوجي بحماية أو تعزيز التنوع البيولوجي المتوسطي من خلال عدة سبل منها تعيين المناطق المتمتعة بحماية خاصة وإدارتها. وبتقديم المساعدة إلى الأطراف المتعاقدة للوفاء بالتزاماتها في إطار المادتين 4 و10 من اتفاقية برشلونة، وفي إطار "البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط"، وتنفيذ "برنامج العمل الاستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي الساحلي والبحري في حوض الأبيض المتوسط"، وُضع واعتُمد العديد من الاستراتيجيات وخطط العمل بهدف حماية الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض والمعرّضة للخطر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. أعدت الأطراف المتعاقدة أيضاً قائمة بالمناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط بغية تشجيع التعاون في إدارة المناطق الطبيعية وحفظها، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وكذلك في حماية الأنواع المهددة بالانقراض وموائلها. علاوة على ذلك، وافقت الأطراف المتعاقدة أيضاً على خارطة طريق لإقامة شبكة متماسكة شاملة من المناطق البحرية المحمية جيدة الإدارة لتحقيق الهدف 11 من أهداف آيتشي في البحر الأبيض المتوسط، الذي يدعم برنامج العمل الإقليمي الأولي للمناطق الساحلية والبحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك منطقة أعالي البحار.

12. التنوع البيولوجي البحري والساحلي في البحر الأبيض المتوسط مرتفع بكل المقاييس. ومن أهم سمات التنوع البيولوجي البحري في البحر الأبيض المتوسط ارتفاع مستوى الاستيطان، فهناك 20-30% من العدد الإجمالي للأنواع لا يوجد موطنه الأصلي إلا في البحر الأبيض المتوسط، ويمكن أن تصل هذه النسبة إلى 90% فيما يخص فئات معينة، كالطيور البحرية المعششة. كما يُعتبر البحر الأبيض المتوسط أيضاً موطناً لموائل مهمة، من ضمنها مروج الأعشاب البحرية، وتجمعات الشعاب المرجانية، والكثبان الرملية، والأراضي الرطبة الساحلية، والبحيرات الشاطئية. وعلى الرغم من أهمية التنوع البيولوجي البحري في البحر الأبيض المتوسط للنظم الإيكولوجية البحرية وصحة الإنسان والأنشطة الاجتماعية الاقتصادية، إلا أنه يواجه ضغوطاً عديدة بشرية المنشأ تؤثر على وضعه الإيكولوجي وتُعرّض حفظه للخطر. فقد أشارت التقارير إلى حدوث تأثيرات على مجموعات من مختلف الأنواع، ومن ضمنها الطيور البحرية والساحلية، والثدييات البحرية، والأسماك الغضروفية (التي يقف الكثير منها على شفا الانقراض في البحر الأبيض المتوسط)، والسلاحف البحرية، وغيرها من الأنواع. وبعض هذه الأنواع، كفقمة الراهب، وصلت أفرادها إلى مستويات متدنية تنذر بالخطر، وصار بقاؤها مشكوكاً فيه ما لم تُتخذ تدابير فورية لحفظها. الموائل البحرية والساحلية متأثرة أيضاً أشد التأثر بالأنشطة البشرية. فعلى النحو المبيّن في تقرير حالة البيئة البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط لسنة 2017، وتقرير وضع الجودة في البحر الأبيض المتوسط لسنة 2017، تشمل القضايا الرئيسية التي تتطلب استجابات أكثر تنسيقاً على صعيد السياسات والإدارة لوضع حد لمسار تدهور النظم الإيكولوجية في البحر الأبيض المتوسط: تطوير المناطق الساحلية والزحف العمراني، والتلوث الكيميائي، والإثراء الغذائي، والقمامة البحرية، والضوضاء البحرية، والأنواع غير الأصلية الغازية، والصيد الجائر للأسماك، وسلامة قاع البحر، والأوضاع الجغرافية المائية، والشبكات الغذائية البحرية، وآثارها التراكمية التي يفاقمها تغير المناخ وتأثيراته.

13. أظهر تقييم حديث (مايو/أيار) لوضع تنفيذ البرنامج المتوسطي للمناطق الساحلية والبحرية المحمية إحراز البلدان المتوسطية تقدماً كبيراً أثناء الفترة 2010-2016، ومن هذا الزيادة الكبيرة في الإعلان عن إنشاء المناطق البحرية المحمية وتدابير الحفظ الأخرى الفعالة المستندة إلى المناطق. وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، كان هناك 915 موقعاً خاضعاً لإعلانات وطنية ودولية. وتبلغ مساحة المنطقة البحرية المشمولة بتدابير الحفظ نحو 180 ألف كم^2، ما يمثل 7.14% من مساحة سطح البحر الأبيض المتوسط. وتحظى المياه الواقعة قبالة الشواطئ الشمالية وداخل الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط بتغطية أفضل مقارنة بالمناطق الأخرى. ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على 90.05% من إجمالي السطح الذي تغطيه المناطق البحرية المحمية وتدابير الحفظ الأخرى الفعالة المستندة إلى المناطق. ولا تغطي المناطق المستثناة من الأنشطة الاستخراجية أو المحمية بالكامل (التي تُحظر فيها كافة الأنشطة الاستخراجية والمدمرة عدا ما يقتضيه الرصد العلمي) إلا 0.04% من البحر الأبيض المتوسط (976 كم^2)، وهي نسبة تقل كثيراً عن التغطية العالمية البالغة 1.4%.

14. لبلوغ أهداف الحفظ والاستغلال المستدام العالمية والإقليمية، من الضروري أن نسرّع وتيرة الجهود لتحقيق الهدف 11 من أهداف آيتشي لكي نحفظ بشكل فعال ومنصف ما لا يقل عن 10% من المناطق الساحلية والبحرية في البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2020، وننظر في زيادة هذه التغطية فيما بعد، ولا سيما باشتمال المناطق البحرية المفتوحة التي تحظى بتغطية دون المستوى، من خلال شبكة المناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، ومناطق الصيد المحظورة وتدابير الحفظ الأخرى الفعالة المستندة إلى المناطق. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيكون من الأهمية بمكان أن نزيد تغطية المناطق البحرية المحمية في عموم مياه البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال تحديد الموائل ورسم خرائط لها، وزيادة تكامل المناطق البحرية المحمية ومستوى تمثيلها، وإيجاد فرص قوية للتعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وبذل كافة الجهود اللازمة لضمان الإدارة الفعالة والمنصفة وعالية الكفاءة لكافة مواقع المناطق البحرية المحمية المقامة حالياً، وأيضاً تعزيز ممارسات الإدارة المشتركة للمناطق البحرية المحمية مع أصحاب المصلحة كوسيلة لتحقيق الإدارة الفعالة والمستدامة والحوكمة الرشيدة.

المحصلة المتوقعة للمناقشة

15. تشمل المحصلة المتوقعة للمناقشة:

- تعزيز الالتزام باتفاقية برشلونة وصكوكها، بما في ذلك الالتزام بها من خلال التصديق على بروتوكولاتها ودخولها حيز النفاذ؛
- تعزيز التعاون الإقليمي فيما يخص التلوث والتنوع البيولوجي وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025؛
- الارتباطات التطوعية لتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي؛
- عرض الإنجازات الإقليمية في مجال خفض التلوث، بما في ذلك القمامة البحرية، وفي مجال حفظ التنوع البيولوجي، من خلال المناطق البحرية المحمية، بما في ذلك المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط؛
- صوغ خطاب متوسطي ورسائل سياسية كمدخلات من أجل العمليات الدولية والإقليمية المستقبلية؛
- تجديد الارتباطات بتعزيز تنفيذ خطط العمل الوطنية والارتباطات الإقليمية، بما في ذلك التنسيق على المستوى الوطني ومع الصكوك الوطنية المنفِّذة للاتفاقيات العالمية، مع محور تركيز خاص على الأدوات والنُّهج من قبيل الأدوات الاقتصادية والاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- زيادة إشراك أصحاب المصلحة والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، في تنفيذ خطط العمل والصكوك الأخرى ذات العلاقة؛
- تبادُل أفضل الممارسات ونشر الحلول والاتصال والتثقيف والتوعية الجماهيرية فيما يتعلق بالتلوث والتنوع البيولوجي، وذلك كإطار للتعاون مع أصحاب المصلحة؛
- الترحيب ببرنامج البحر الأبيض المتوسط الممول من مرفق البيئة العالمية، معترفين بأهميته للبحر المتوسط لخفض التلوث وحماية التنوع البيولوجي على المستوى الوطني وتعزيز الحوكمة والتعاون الإقليميين، ودعوة المانحين الآخرين إلى الالتزام بتوحيد جهودهم بحيث تبلغ هذه المبادرة أهدافها الموضوعة بالكامل؛
- التنفيذ المتسق للارتباطات العالمية والإقليمية في البحر الأبيض المتوسط في مجال خفض التلوث البحري ومنعه وفي مجال حفظ التنوع البيولوجي وإدارته، ولا سيما فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية الهشة.

أسئلة مقترحة لتصريحات الوزراء

16. ندعو الوزراء إلى تقديم مداخلاتهم المتمحورة حول الأسئلة التالية:

a) كيف يساهم تحقيق خفض التلوث البحري ومنعه وحماية التنوع البيولوجي وحفظه في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط؟
b) ما تجاربكم وأفضل ممارساتكم الوطنية التي تساهم في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما فيما يتعلق بالتلوث والتنوع البيولوجي في إطار اتفاقية برشلونة؟
c) ما الخيارات الاستراتيجية والأولويات والأدوات المبتكرة، بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص، التي ينبغي أن تنظر فيها منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة عند مساندة الأطراف المتعاقدة لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وأهداف خفض التلوث البحري ومنعه وحماية التنوع البيولوجي؟